الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
10 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد . . . . . (أستراليا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات

مقترح بشأن تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18350 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/73/32 و A/73/93 و A/73/458)

١ - **السيد كافلي** (رئيس لجنة المؤتمرات): عرض تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٨ (A/73/32)، فقال إن التقرير يتضمن مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات ومشروعا منقحا لجدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩. وقد نظرت لجنة المؤتمرات في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/73/93). ويتضمن تقرير لجنة المؤتمرات موجزا شاملا للمناقشات التي أُجريت بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها. وتمثل الدورة الموضوعية السنوية للّجنة فرصة للدول الأعضاء للتواصل مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وقد كانت عدة دول أعضاء ممثّلة بصفة مراقب في الدورتين التنظيمية والموضوعية للّجنة.

٢ - وذكر أن لجنة المؤتمرات استعرضت واعتمدت مشروع الجدول المنقح للمؤتمرات والاجتماعات لعام ٢٠١٩. وأوصت اللجنة بأن تأذن الجمعية العامة لست هيئات بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين. واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات. وقال إنه، بصفته رئيس اللجنة، قد قام بالإبلاغ بخصوص الولاية المتصلة بالتشاور مع الهيئات التي دأبت على تحقيق معدلات استخدام للموارد المخصصة لها دون النسبة المرجعية المنطبقة في السنوات الست الماضية. وقد وُجّهت رسائل إلى رؤساء جميع الهيئات العشر المعنية من الهيئات المدرجة اجتماعاتها في الجدول. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات بشأن السبل الكفيلة بتحسين معاملات الاستخدام.

٣ - وتطرق إلى إدارة الوثائق، فقال إن لجنة المؤتمرات ناقشت مسألة تجهيز الوثائق وإصدارها في المواعيد المقررة. ثم تطرق إلى مسألة تعيين الموظفين، وقال إن اللجنة أعربت عن تأييدها لفكرة توقيع مزيد من مذكرات التفاهم والاستعانة بأعداد أكبر من الموظفين المؤقتين، ولا سيما في دوائر اللغات التي تواجه نقصا في ملاكات موظفيها. وفيما يتعلق بتحسين المرافق وتيسير الوصول إليها، رحبت اللجنة بالتدابير المتخذة لضمان تيسير الحصول على خدمات المؤتمرات وتيسير الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية. وقد اتخذت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ترتيبا للقيام بجولة في قاعة الجمعية العامة كي يتسنى للّجنة رؤية التحسينات التي أجريت فيما يتعلق بتسهيل الاستخدام. وأخيرا، قال إنه فيما يتعلق بقياس جودة خدمات المؤتمرات، تلقت اللجنة معلومات من الأمانة العامة بخصوص التعليقات الواردة عن طريق الاستقصاءات الإلكترونية العالمية.

٤ - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): عرضت تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/73/93)، فقالت إن التقرير يركّز على الابتكارات التي تحققت في مجالات إدارة المؤتمرات وتجهيز الوثائق وتعيين الموظفين. وأجريت عملية تحديد للخطوط الفاصلة بين مسؤوليات خدمات المؤتمرات في كل من مراكز العمل الأربعة. وقد استمرت أعداد الاجتماعات غير المدرجة في الجدول في الازدياد في كل من نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا، مما يشكّل ضغطا هائلا على الموارد المخصصة للاجتماعات المدرجة في الجدول. وتمثل الأحوال المتردية لمرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خطراً مباشراً على إمكانات تقديم الخدمات للمناسبات الرئيسية المدرجة في الجدول التي تستضيفها نيروبي، وهي المتمثلة في دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٥ - وقالت إنه من دواعي سرور الأمانة العامة أن الجمعية العامة قد رحبت، في قرارها ٧٢/٢٦١، بإعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية، حيث سيزداد عدد المترجمين الذين يقومون بالمراجعة الذاتية، وذلك بغية تحسين الالتزام بالأطر الزمنية مع الحفاظ على معايير الجودة. ويظل إصدار الوثائق في مواعيدها يشكل تحديا، ولا سيما الوثائق المقدمة لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة، وإنْ تحسّن الوضع في السنوات الأخيرة. وقد ارتفع معدّل الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة من ٥٥ في المائة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية إلى ٧٢ في المائة خلال الدورة الثانية والسبعين. وستواصل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سعيها الحثيث إلى تحسين معدلات الامتثال، والعمل مع الإدارات المقدِّمة للوثائق عن كثب، وإعطاء الأولوية لتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٦ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/458)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالاستراتيجية المنسقة لإدارة المؤتمرات، وإنها تتطلع إلى تلقي معلومات أكثر تفصيلا بشأن العمليات المقبلة التي سيتم في إطارها تحديد الخطوط الفاصلة بين الأدوار على صعد تفويض السلطة وتقييم القدرات الفردية في إدارة المؤتمرات. وأعرب أيضا عن ترحيب اللجنة الاستشارية بمبادرات

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وقال إن اللجنة تلاحظ أن غالبية المشاريع قد أُعدّت ونُفّذت بالاستعانة بالقدرات والخبرات الداخلية.

٧ - وقال إنه قد يكون لنمط الترجمة الشفوية عن بعد أثر على الجودة. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم مبررات إضافية للمشروع التجريبي المقترح للترجمة الشفوية عن بعد لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

٨ - وتطرّق إلى مسألة تردّي حالة مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا بشأن معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

٩ - وقال إن مفهوم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة قد تطور بشكل أصبحت معه المتطلبات والانعكاسات تنطوي على اعتبارات أوسع بكثير في جميع أماكن المقار ومراكز العمل الأخرى، كما تنطوي على اعتبارات للموظفين الحاليين والمقبلين وللدول الأعضاء. وهي تشمل الاعتراف بمختلف الإعاقات التي تؤثر على الأشخاص وإمكانية الوصول إلى المرافق المادية، ومدى توافر التكنولوجيات المساعدة والتي يسهل استخدامها، والتدابير الرامية إلى ضمان الرفاه البدني والنفسي في مكان العمل، وجهود الشمول والإدماج، والقيام بوجه عام بتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة للحالات المؤقتة أو الدائمة. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيراعي كامل نطاق القضايا المرتبطة بمسألة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والسياق الذي ينبغي أن تعدّ فيه التقارير عن هذه المسألة سنويا وبطريقة شاملة.

١٠ - **السيد السيد** (مصر): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مشروع القرار المتعلق بخطة المؤتمرات يوفر إطارا ممتازا لمفاوضات اللجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وتولي المجموعة أهمية كبيرة لتقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة بصورة فعّالة، وفقا لمبدأ تعدد اللغات، ولا سيما دعماً لعمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للمنظمة. وتعدّ مسائل من قبيل استخدام خدمات وموارد المؤتمرات، والوثائق والمنشورات، والترجمة التحريرية والشفوية، وجدول المؤتمرات والاجتماعات، مسائل بالغة الأهمية لتحقيق فعالية وكفاءة أداء المنظمة.

١١ - وأعرب عن إشادة المجموعة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل معالجة النقص في استخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات، وأشار إلى أن معامل الاستخدام الإجمالي بالنسبة لجميع الهيئات المدرجة اجتماعاتها في الجدول في مراكز العمل الأربعة يبلغ ٨١ في المائة، وهو ما يفوق النسبة المرجعية المحددة عند ٨٠ في المائة. وأعرب عن قلق المجموعة مع ذلك إزاء تردّي أحوال مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهو ما يتسبب في إعاقة شديدة لقدرة المكتب على تقديم خدمات الاجتماعات. وقد هبط معدل استخدام مرافق المؤتمرات تلك إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وتشكل الحالة الراهنة لمركز المؤتمرات خطرا مباشرا على إمكانات توفير الخدمات للمناسبات الرئيسية المدرجة في الجدول التي من المقرر استضافتها في نيروبي. وقال إن المجموعة تتساءل عن التوقيت الذي نمت فيه هذه المسألة إلى علم الأمانة العامة، وعن سبب عدم طرح أي حلول. فلا بد من معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

١٢ - وأعرب عن سرور المجموعة لأنه في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ظلّت النسبة المئوية لموارد المؤتمرات المتاحة التي تم استخدامها في عام ٢٠١٧ مرتفعةً عند ٩٠ في المائة. غير أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات تكنولوجية عاجلة لضمان احتفاظ اللجنة الاقتصادية بقدرتها على توفير خدمات مؤتمرات مواكبة لأحدث التطورات، ويجب تحديد الأماكن بصورة منتظمة.

١٣ - وذكر أن المجموعة أحاطت علما بالزيادة الكبيرة في الاجتماعات غير المدرجة في الجدول التي تُعقد في نيويورك وجنيف وفيينا، وبما يتولّد عن ذلك من عمل إضافي على صعيد خدمات إدارة الاجتماعات. وأعرب عن تطلُّع اللجنة إلى تلقّي نتائج الدراسة الجارية في نيويورك بشأن وضع آلية لرد تكاليف الأنشطة والاجتماعات والمناسبات الثقافية غير المتعلقة بالعملية الحكومية الدولية.

١٤ - وقال إن المجموعة، بينما تقرّ بالمبادرات المتعلقة بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات ومرافق المؤتمرات، فإنها ترى أن مفهوم التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة قد تطوّر ليشمل اعتبارات أوسع بكثير. وتحث المجموعة الأمين العام على أن يراعي كامل نطاق المسائل المتعلقة بتسهيلات الأشخاص ذوي الإعاقة وأن يقدم تقريرا سنويا في هذا الشأن بشكل شامل.

١٥ - وقال إن المجموعة تقرّ بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لمعالجة التحديات التي تواجهها في مجال التوظيف. وترحب المجموعة بالابتكارات التي تحقّقت في مجالي إدارة الاجتماعات وإدارة الوثائق، وهي تلاحظ أن غالبية المشاريع قد أُعدّت ونُفّذت بالاستعانة بالقدرات والخبرات الداخلية. وترحب المجموعة أيضا بالاستراتيجية المنسقة لإدارة المؤتمرات، وهي تتطلع إلى

تلقي معلومات أكثر تفصيلاً بشأن عمليات التحديد المتفق عليها للخطوط الفاصلة بين مسؤوليات إدارة المؤتمرات في كل من مراكز العمل الأربعة، إلى جانب عمليات التحديد المقبلة للخطوط الفاصلة على صعيدي تفويض السلطات وتقييم القدرات الفردية في إدارة المؤتمرات.

١٦ - **السيد المعاودة** (قطر): قال إن وفد بلده يثني على جهود إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام الرامية إلى تحسين إمكانية الاطّلاع على وثائق الأمم المتحدة عن طريق الإنترنت. وتولي دولة قطر أهمية كبرى لمشروع رقمنة الوثائق التاريخية. فمن مزايا مشروع الرقمنة أنه سيساعد على الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى وثائق الهيئات التداولية من خلال تزويد الدول الأعضاء والأمانة العامة والجمهور الأوسع بمجموعة من أدوات البحث التي تشمل المكتبة الرقمية وفهرس الخطب وسجلات التصويت وفهرس وقائع الجلسات وأدلة البحث في الوثائق. وقد تبرّعت دولة قطر بخمسة ملايين دولار على مدى فترة خمس سنوات ابتداء من عام ٢٠١٣، وهو ما يعكس التزام حكومة بلده بتعزيز عمل الأمم المتحدة وتمكينها من أداء مهامها.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

التشييد وإدارة الممتلكات

مقترح بشأن تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/73/351 و A/73/457)

١٧ - **السيد سوندرز** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام عن مقترح تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/73/351)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز ويحدد الخيارات الممكنة من أجل تحقيق أهداف المشروع، وخاصة تلك المتصلة بكفاءة استهلاك الطاقة والحد من الأثر البيئي الناجم عن تشغيل المبنى.

١٨ - وقال إن العمل في المشروع يسير وفقا للخطة. وقد أُنجز استقدام مدير للمشروع والتعاقد مع شركة مستقلة لإدارة المخاطر، وأنشئت لجنة لأصحاب المصلحة، وهو ما يشكل أحد الجوانب الرئيسية للهيكل الإداري العام. ويقوم فريق المشروع في اللجنة الاقتصادية بالتنسيق الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي تُعنى بمجالات فنية ستتأثر بالمشروع بصورة مباشرة.

١٩ - وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى مراجعة لحسابات المشروع في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨. وقد استعرض المكتب التقدم المحرز والتدابير المتخذة في مجالي إدارة المخاطر ومكافحة الغش، وإنشاء الهيكل الإداري، وأنشطة الشراء. وخلص المكتب إلى أن هناك هياكل إدارية مُرضية إما قائمة بالفعل وإما يجري إنشاؤها بمعرفة اللجنة الاقتصادية ومكتب خدمات الدعم المركزية.

٢٠ - وقال إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها المقترح هي تفكيك غلاف المبنى الشمالي وإعادة تشييده باستخدام الهيكل القائم لإيجاد مبنى مكاتب مطابق لقانون البناء وآمن ومحقّق للكفاءة. والهدف من ذلك هو تمديد العمر النافع للمبنى وتحويله إلى بيئة عمل صحية مستدامة. وخلال مرحلة التصميم، التي من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٩، سيتم النظر في كيفية إدماج التكنولوجيات المبتكرة والحلول المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وتحسين الكفاءة في استخدام الحيز المكاني وخلق مساحات إضافية للإشغال المؤقت. وسيحتوي المبنى على تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، وسيكون ممتثلا تماما لمواصفات الصحة والسلامة المحلية والدولية، بما في ذلك القوانين الوطنية المتعلقة بمواصفات مقاومة الزلازل.

٢١ - وذكر أن مشروع التجديد سيقلّل من استهلاك الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة، وسيتيح إمكانية توليد المبنى ذاتيا ١١٥ في المائة من حاجته للطاقة. وسيعاد توجيه الفائض داخل مجمّع اللجنة الاقتصادية لتوليد مزيد من الوفورات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف، مما سيتيح إعادة استخدام ١٠٠ في المائة من المياه التي يصرّفها المبنى لأغراض ري النباتات. وسيكون حجم المياه المعاد تدويرها كافيا لتغطية حوالي ٥٧ في المائة من حاجة المجمّع لمياه الريّ، وهذا أمر مهم لأن المياه من الموارد الشحيحة والمكلفة في شيلي.

٢٢ - وقال إنه وفقا لقراري الجمعية العامة ٧٠/٢٠٥ و ٧١/٢٢٨، يهدف مشروع التجديد إلى تقليص كمية غازات الدفيئة المنبعثة من المبنى سنويا بأكثر من ١٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون. وبمجرد دخول المبنى طور التشغيل الكامل، سيكون المبنى الشمالي المجدّد مستداما بشكل تام وذا أثر صفري على البيئة، وهو ما سيشكل دليلا على التزام المنظمة بأن تكون قدوة لغيرها. ومن الموصى به أن توافق الجمعية العامة على النطاق العام المقترح للمشروع

وعلى الحد الأقصى لتكلفته، وأن تخصص الموارد المطلوبة له لسنة ٢٠١٩، وأن توافق على إنشاء حساب متعدد السنوات.

٢٣ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/457)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على الإجراءات المقترحة من الأمين العام، بما في ذلك إنشاء حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات. وقال إن اللجنة الاستشارية تكرر توصيتها بتنفيذ الاستراتيجية ٢ المتمثلة في ''استراتيجية التجديد الكامل للمبنى''، أو ''التجديد الشامل'' للمبنى؛ وإن كانت ترى أن هناك حاجة إلى تقديم مزيد من التفاصيل بخصوص المكاسب التي يُتوخّى تحقيقها عن طريق زيادة الكفاءة في التقرير المرحلي المقبل.

٢٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ اعتزام الأمين العام التخفيف من مخاطر المشروع خلال مرحلة التصميم وتتطلع إلى تلقّي نتائج تحليل المخاطر. وهناك عدد من المشاريع الرأسمالية الأخرى الجارية في مواقع مختلفة، بما في ذلك في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتشجّع اللجنة الاستشارية الأمين العام على التعريف بما ينطبق من الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتخفيف من مخاطر الزلازل والكفاءة في استخدام الطاقة، ولا سيما في سياق تحويل المبنى الشمالي إلى مبنى ذي أثر صفري.

٢٥ - **السيد أحمد** (مصر): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار مع التقدير إلى الدعم المقدّم إلى اللجنة الاقتصادية من شعب وحكومة شيلي. وقال إن المجموعة على ثقة بأن الأمين العام سيواصل تفاعله مع البلد المضيف لضمان نجاح مشروع التجديد. وتشدد المجموعة على أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في أعمال المنظمة. فاللجنة الاقتصادية، بالإضافة إلى قيامها بدور المنبر الذي توجَّه منه رسائل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، تقوم بدور النقطة المرجعية للمعلومات والأفكار والتعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية الإقليمية، تماشيا مع دورها التاريخي كمنارة لدعم البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٦ - وقال إنه في أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في عام ٢٠١٠، خلصت اللجنة الاقتصادية إلى أن المبنى الشمالي، الذي كان قد شُيّد كمبنى مؤقت في عام ١٩٨٩، في حاجة إلى تدابير للتخفيف من المخاطر. وإنه لمن دواعي سرور المجموعة أنه، وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، فقد ظل الجدول الزمني للمشروع دون تغيير، ومن المتوقع إنجازه عند نهاية عام ٢٠٢٣.

٢٧ - وذكر أن حلقة عمل للتقييم النوعي للمخاطر قد عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٨، مما أسفر عن وضع استراتيجية لإدارة مخاطر المشروع وسجل لمخاطر المشروع. وستُعقد حلقة عمل مماثلة في الربع الأول من عام ٢٠١٩، عندما تكون قد توافرت معلومات أكثر تفصيلا عن عنصري نطاق المشروع وتصميمه، مما من شأنه أن يتيح إجراء تحليل للمخاطر وإعداد مخطط بياني لحساسية التكلفة. والمجموعة على ثقة بأنه سيتم وضع التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر، ولا سيما خلال مرحلة التصميم.

٢٨ - وقال إن المجموعة قد أحاطت علما بالحاجة إلى إنشاء وظيفتين مؤقتتين ووظيفة منسق للمشروع (ف-٣) في المقر، وبخطة التكاليف المنقحة المقترحة. وخلال المشاورات غير الرسمية، ستلتمس المجموعة مزيدا من المعلومات عن خطة التكاليف بغية ضمان توافر الموارد الكافية للمشروع وضمان إمكان إنجازه في الموعد المحدد.

٢٩ - ونبّه إلى أهمية الرجوع إلى الدروس المستفادة من مشاريع التشييد السابقة، بما في ذلك مشروع تخفيف مخاطر الزلازل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومشروع تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وخاصةً فيما يتعلق باستخدام المواد المورّدة من المصادر المحلية والمصنعة محليا. وينبغي أيضا بذل الجهود للتقيد بالجدول الزمني للمشروع وبتكاليفه التقديرية. وإنه لمن دواعي سرور المجموعة أن هناك العديد من مواد البناء اللازمة للمشروع التي سيتم توريدها من المنطقة، وهي تتفق مع اللجنة الاستشارية على أهمية كفالة الاستعانة بالمواد والعمالة المحلية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:٤٥.